

الملف

عصام شلهوب

عبّاس: التهريب معول هدم لقدرات الدولة
القرار السياسي حلاً مكان القانون

يقصد بالتهريب استيراد او تصدير او نقل بضائع استهلاكية و سلع غذائية بدافع الاحتيال، وعدم دفع الايرادات المتوجبة للدولة. للتهريب اسباب ودوافع متعددة بانواع مختلفة، اهمها الكسب المادي السريع، قرب مواقع التهريب من حدود الدول المجاورة، عدم خضوع المهربين لسلطة الدولة، مع وجود دوافع سياسية للاضرار بالدولة وتدمير اقتصادها

دعم الموجودين قسراً على اراضيه، في حين ان الشعب اللبناني يجوع.

■ لماذا يشعر المواطن ان الدولة غير قادرة على وقف التهريب، ما الذي يحول دون ذلك؟
□ الارادة والقرار السياسي يسمحان للدولة بوقف التهريب طبعاً، ليس في شكل نهائي، لكن على الاقل يمكنها وقف 90% منه.

■ ما هو مبرر التهريب؟
□ مصالح شخصية واستفادة مادية. من يقوم بتهريب المواد المدعومة عبر المعابر غير الشرعية يحصل عليها بسعر دولار 1500 ليرة، ويقوم بتهريبها الى الاسواق الخارجية للحصول على الدولار الطازج. المصالح المالية هي التي تتحكم بالموضوع، سواء من الافراد او المجموعات او حتى الجهات السياسية صاحبة المصلحة بذلك.

■ عندما يتم تهريب مثل هذه الكميات الكبيرة من المفترض ان تكون الجماعات المهربة محمية من جهات امنية او سياسية فاعلة. كيف يمكن التعامل مع هذا الموضوع من دون وقوع اشكالات معينة؟

□ بالطبع، لذا عندما نتحدث عن ضرورة وجود الارادة والقرار يعني ان لا شيء مستحيل. التهريب لن يتوقف مئة في المئة، لكن لا يجوز ان يقف اللبناني بالطوابير للحصول على مادة البنزين، او ان يذل للحصول على مواد غذائية مدعومة، في الوقت الذي يتم فيه يومياً توقيف صهاريج محروقات تهرب عبر الحدود غير الشرعية، او شاحنات تنقل المواد الغذائية كالطحين والارز والسكر وغيرها من المواد، من مافيات مدعومة. لولا هذا الدعم لا يمكن لاحد التصرف بهذا الشكل. لذلك، فان القرار السياسي

من كل الاطراف يمكن من وقف هذه العمليات، بالاضافة الى ضرورة وجود عقوبات ردية ومؤلمة، وليس الاكتفاء فقط بتوقيف المهربين وعفا الله عما فعلوه. لكن، ويا للأسف، جميع المافيات مغطاة بشكل او بآخر.

■ ماذا عن تطبيق القوانين عبر المعابر الشرعية التي تسمح بطرق شتى بتهريب سلع معينة؟
□ القوانين موجودة وهي تمنع التهريب. التصدير والاستيراد يجب ان يمر عبر المعابر الشرعية ووفق معايير معينة نصت عليها القوانين. نحن نتحدث اليوم عن مواد اساسية وحيوية تتعلق بحياة المواطن المعيشية، وهي المحروقات والمواد الغذائية التي يفقدها لا بل تقع المشاكل على كيس ارز او سكر او علبة حليب، في وقت تهرب هذه المواد الى الخارج وهي مدعومة من اموال الشعب اللبناني.

■ الى اي حد يتحمل التاجر المسؤولية؟ وهل يمكن ان يكون مشاركاً في التهريب؟
□ التاجر الذي يستورد ويصدر عبر المعابر الشرعية لا يتحمل المسؤولية، بل الدولة هي التي تتحمل المسؤولية، لانها لا تقوم بردع المهربين. التاجر الذي يقوم بالتهريب او الذي يستورد بضائع مهربة هو المجرم الحقيقي وعلى الدولة المكافحة. التفلت وعدم تطبيق القانون والنظام، يمنح الجميع فرصة القيام بالمخالفة ان عبر التهريب او غيره بهدف الاستفادة.

■ هل لدى اجهزة الدولة لوائح بهؤلاء التجار والمهربين؟
□ طبعاً، والا ما فائدة وجود اجهزة الاستقصاء والمعلومات والمخابرات والشرطة وغيرها. كل المعلومات المتعلقة بالمهربين موجودة، لكن،



المديرة العامة السابقة لوزارة الاقتصاد عليا عباس.

وياللاسف، ثمة جهات تقوم بالتستر على هذه المافيات حفاظاً على مصالحها.

■ التاجر الذي يتمكن من اصال المواد المدعومة الى اسواق اوروبية وافريقية، هل هو محمي ايضاً؟
□ المواد التي تخرج الى اسواق اوروبية وافريقية يجب ان تمر عبر المعابر الشرعية، اما عبر المرفأ او المطار. السؤال كيف يتم تجاوز اخضاع هذه البضائع لكل الاجراءات القانونية المطلوبة؟ المسؤول هنا الاجهزة التي لا تقوم بواجبها.

■ هل يمكن تصدير المواد المدعومة مباشرة من دولة المنشأ الى الاسواق الاخرى من دون المرور بلبنان؟

□ لا يمكن ان يتم ذلك. على التاجر استيراد البضائع الى السوق اللبنانية وفق آلية محددة من اجل الحصول على الدعم، وعلى المستورد المكافحة. التفلت وعدم تطبيق القانون والنظام، يمنح الجميع فرصة القيام بالمخالفة ان عبر التهريب او غيره بهدف الاستفادة.

■ هل ادت سياسة الدعم هدفها؟
□ سياسة الدعم التي اعتمدت كانت خاطئة. يتحدثون اليوم عن البطاقة التموينية التي كان

من الضروري اعتمادها منذ فترة طويلة. عندما كنت لا ازال امارس مهماتي في وزارة الاقتصاد، وضعنا بالتعاون مع منظمة الاغذية الدولية سلة غذائية محدودة، وتم الاتفاق على دعمها ضمن شروط معينة. لكن عندما يتم وضع لائحة بدعم 300 سلعة، فالافادة ستكون للتجار فقط.

■ من يتحمل مسؤولية ذلك؟
□ كل من اتخذ القرار بدعم 300 سلعة، اي الحكومة مجتمعة، لانه قرار خاطئ. الدعم يحتاج الى ان يدرس بعناية وتمعن ومعرفة اصوله. فلو اتخذت الحكومة مثلاً قراراً بدعم رواتب القطاع العام، وتخصيص القطاع الخاص بمبالغ مالية معينة، كانت حافظت على فرص عمل القطاع الخاص وعلى زيادة القدرة الشرائية للقطاع العام. وكانت قد استغنت عن عملية الدعم التي ارهقت مصرف لبنان، وافقدته القدرة على المحافظة على الليرة. بهذه الطريقة، كانت الدولة تتمكن من حصر الافادة بالمواطن اللبناني وحافظت على موجودات المركزي من العملات الصعبة، وحدت من تكلفة الدعم بشكل لا يتجاوز ملياري دولار سنوياً.

■ من المعروف ان مسؤولية المعابر الشرعية هي من مسؤولية ادارة الجمارك، لكن المعابر غير الشرعية مسؤولية من؟

□ المعابر غير الشرعية هي مسؤولية الدولة، وعليها اتخاذ القرار السياسي المناسب والواضح لدعم القوى الامنية والجمارك لاغلاق هذه المعابر. لكن، وياللاسف، هذا القرار غير موجود.

■ ما هي طرق المعالجة؟
□ القرار السياسي هو اساس المعالجة، ومن ثم العقوبات الجذرية وتطبيق القانون.

■ لماذا لا يطبق القانون؟
□ القرار بتطبيق القانون غير موجود. هل الاطراف السياسيين على استعداد لاتخاذ مثل هذا القرار؟ لبنان يختلف عن كل دول العالم. عدم الاتفاق السياسي حول اي موضوع يعني ان القانون غير موجود، وهو امر يدعو الى الاسف. لا احترام للقانون، وبالتالي لتطبيقه اذا اتفق وجود القرار السياسي، وما نعيشه خير دليل.

الدولة تتحمل المسؤولية
وجميع المافيات مغطاة

■ ما هو حجم الضرر الذي يصيب السوق اللبنانية من جراء عمليات التهريب؟
□ هناك نحو 50% من السلع المدعومة يتم تهريبها الى الخارج. ما يؤكد ذلك، ان القدرة الشرائية للمواطن تراجعت، لكن حجم الكميات المستوردة يفوق بكثير حجم الاستهلاك. فكيف يمكن زيادة الاستيراد في وقت لا تسمح امكانيات المواطن بالشراء كما في السابق؟ لذلك، كيف يمكن زيادة استيراد السلع وزيادة الشراء، فيما المواطن لم يعد يملك المال اللازم لشراء حاجاته؟ الوضع القائم خارج المنطق، مما يعني ان نصف البضائع المدعومة المستوردة تهرب الى الاسواق القريبة والبعيدة.

■ هل ادت سياسة الدعم هدفها؟
□ سياسة الدعم التي اعتمدت كانت خاطئة. يتحدثون اليوم عن البطاقة التموينية التي كان